



مجلس إدارة  
برنامج الأمم المتحدة  
للمستوطنات البشرية

UN HABITAT

الدورة السادسة والعشرون  
نيروبي، ٨-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*  
حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة  
السادسة والعشرين لمجلس الإدارة

حوار بشأن الموضوع الرئيسي الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يتمثل موضوع الدورة السادسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في "فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة". ويشتمل الموضوع على المواضيع الفرعية التالية:

- (أ) الموضوع الفرعي ١: تعزيز فرص الحصول على السكن اللائق والمستدام؛  
(ب) الموضوع الفرعي ٢: التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام؛  
(ج) الموضوع الفرعي ٣: أوجه التآزر والتمويل من أجل التوسع الحضري المستدام.

أولاً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١- تقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، المعقود في كيتو في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والمعنونة "الخطة الحضرية الجديدة"<sup>(١)</sup>، خريطة طريق للمدن في عالم يسير في درب التوسع الحضري السريع. ويوفر التوسع الحضري، بوصفه محركاً للنمو

\* HSP/GC/26/1.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

الحضري المستدام والشامل، والتنمية الاجتماعية والثقافية، وحماية البيئة، فرصاً واضحة للتنمية التحويلية والمستدامة. بيد أن النمط الحالي للتوسع الحضري أدى في كثير من الأحيان إلى التمدد الحضري العشوائي وانخفاض الإنتاجية والتميز والإقصاء والازدحام. وتؤكد الخطة الحضرية الجديدة على أن الطريقة التي يتم بها تخطيط المدن والمستوطنات البشرية وتصميمها وتمويلها وتطويرها وحكمها وإدارتها تحدد ما إذا كان التوسع الحضري سيساعد أو لا يساعد على القضاء على الفقر والجوع، والحد من أوجه عدم المساواة، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتحسين صحة الإنسان ورفاهه، وتعزيز القدرة على الصمود، وحماية البيئة.

٢- وترتبط الخطة الحضرية الجديدة بقوة أيضاً بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتحدد الوسائل التي يمكن من خلالها تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة (ولا سيما الهدف ١١، المتمثل في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، وتتضمن الأهداف مؤشرات يمكن بواسطتها قياس تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وستسهم الخطة الحضرية الجديدة أيضاً من خلال توفير خريطة طريق عملية المنحى للتنفيذ، في تحقيق أهداف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني باللاجئين والمهاجرين.

## باء - فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة

٣- تؤكد الفقرات ١٢٨-١٢٩ و ١٦٥ و ١٦٧-١٦٨ و ١٧١ من الخطة الحضرية الجديدة على الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به موئل الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، استناداً إلى دوره وخبرته كجهة تنسيق للتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، وقيادته الفنية في تنمية المستوطنات الحضرية والبشرية، بما في ذلك تعبئة أصحاب المصلحة، والتنسيق بين الوكالات، وبناء القدرات، والدعوة. وتقدم الفقرات أيضاً تعزيز الاتساق في موئل الأمم المتحدة لتعبئة منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء من أجل دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنسيق تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها. وقد وضع برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تمثيلاً مع خطة العام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة، ويوفر تنقيح الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ فرصاً إضافية لمزيد من الاتساق. وتكمن فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة في وضع مبادئ توجيهية لدعم البلدان؛ ورصد تنفيذ جدول الأعمال؛ والتنسيق والتعاون على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛ والدعوة وإشراك أصحاب المصلحة.

٤- وتشجع الخطة الحضرية الجديدة موئل الأمم المتحدة وغيره على وضع توجيهات عملية قائمة على الأدلة لتنفيذها، وتنفيذ البعد الحضري لأهداف التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والسلطات المحلية والمجموعات الرئيسية وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة المعنية وكذلك من خلال حشد الخبراء. وبناء على ذلك، وضع موئل الأمم المتحدة إطار عمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، يوفر مبادئ توجيهية أساسية لعملية التنفيذ على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية في شكل موجز وسهل الفهم. ويوضح باعتباره نقطة انطلاق للمخططين والمسؤولين الإداريين المحليين والدول الأعضاء، العناصر الأساسية اللازمة للدول الأعضاء والسلطات المحلية للتهيئة بشكل مناسب للنمو الحضري المنتج والمستدام والمنصف. ويقترح أيضاً الجهات التي ينبغي أن تقود كل مكون من المكونات الأساسية، وكيفية قياسها، وكيفية مساهمتها في الخطط العالمية الأخرى.

٥- وتُدرج المكونات الأساسية لإطار العمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ضمن الفئات الخمس التالية (لمزيد من التفاصيل، انظر الموقع الشبكي التالي (<http://nua.unhabitat.org/>):

(أ) السياسات الحضرية الوطنية. يجب أن تشمل التنمية الحضرية الوزارات والوكالات لتوفير سياسات متكاملة تقوم على أطر مالية وقانونية وتخطيطية. ويمكن للسياسات الحضرية الوطنية التي يدعمها هيكل تنظيمي في المراكز العليا للحكومة أن تحقق مدناً أكثر إنتاجية وتنافسية وعدالة وازدهاراً؛

(ب) الأطر القانونية الحضرية. تعد الآليات القانونية أساسية لاقتناء الأماكن العامة وصيانتها، وتوفير العدالة والاستقرار المالي، ولكن لتكون هذه الآليات فعالة يجب أن تكون دقيقة وفعالة من حيث التكلفة وشاملة وقائمة على الحقوق ومراعية للسياق؛

(ج) التخطيط والتصميم الحضري والإقليمي المتكامل. يعتمد التخطيط والتصميم الفعالان على مبادئ الترابط والشمولية والقدرة على الصمود من أجل تحقيق نتائج متكاملة في كافة قطاعات الأنشطة بما في ذلك استخدام الأراضي والإسكان والنقل؛

(د) تمويل التوسع الحضري. تعتمد المدن التي تعمل بشكل جيد على التمويل القوي من الحكومات المحلية، وسلامة المركز المالي، والأسواق الفعالة، والجدارة الائتمانية، مما يتطلب النظر في كل من منبع ومصب تمويل البلديات، وفي "قواعد اللعبة" والإيرادات والنفقات؛

(هـ) التنفيذ المحلي. يعد التنفيذ المحلي أساساً للفئات الأربع المذكورة أعلاه لأنه يوفر فرصة لتجسيد مبادئ مجردة مثل العدالة والإنصاف في المواقع الحقيقية من خلال النهج القائمة على المناطق مثل توسعات المدن والتجديد الحضري وتعمير المساحات الخالية داخل المدن.

٦- وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة أيضاً طلباً بأن ينسق موئل الأمم المتحدة تقديم تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة كل أربع سنوات، مع تقديم التقرير الأول خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وستولى المرصد العالمي للحضر، بالتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء، جمع وتحليل البيانات باستخدام مبادرة ازدهار المدن، والعينة العالمية للمدن، والتقارير الوطنية بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة حسب الاقتضاء، ورصد المؤشرات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيقدم الدعم لذلك أيضاً، حسب الاقتضاء، من قاعدة البيانات الوطنية للسياسات الحضرية، وقاعدة التشريعات الحضرية أوريان-ليكس (UrbanLex)، وقاعدة البيانات العالمية لتمويل البلديات، ومختبر التخطيط والتصميم الحضريين.

٧- وقام موئل الأمم المتحدة بدور رئيسي في الموئل الثالث وفي عملياته التحضيرية. وشارك الموئل في فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالموئل الثالث، وقدم الدعم التقني إلى عدة وحدات للسياسات، وشارك في قيادة تقديم ١٩ ورقة مناقشة من أصل ٢٢ ورقة كانت بمثابة مساهمات في الخطة الحضرية الجديدة. وانطلاقاً من هذا الزخم، أعربت العديد من كيانات الأمم المتحدة عن اهتمامها بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ودعمها. ويلزم التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتفادي إثقال كاهل الحكومات بمطالب غير منسقة من كيانات مختلفة ولضمان تقديم دعم هادف من الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من الشركاء. ويُعترف بموئل الأمم المتحدة كجهة تنسيق للتنمية الحضرية المستدامة وتنمية المستوطنات البشرية، ويكلف بتنسيق التنفيذ داخل منظومة الأمم المتحدة، غير أن مركز الموئل كوكالة غير مقيمة في معظم البلدان يتطلب استراتيجيات جديدة لتحقيق الفعالية على الصعيد المحلي. وسيعمل موئل الأمم المتحدة، في هذا الصدد، على نحو وثيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على جميع المستويات.

٨- ويلزم بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك في مجالات الدعوة وبناء القدرات وتقاسم المعلومات، لضمان أن الحكومات والجهات صاحبة المصلحة تفهم الخطة الحضرية الجديدة وتستوعبها وتدعمها بالكامل. وستشمل هذه الجهود الشراكات الرأسمية وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات القائمة على القضايا وكذلك الشراكات الأفقية والشاملة لعدة قطاعات. وسيؤسس موئل الأمم المتحدة فرص الحوار داخل الإدارات الحكومية والجمعيات التشريعية ومجموعات أصحاب المصلحة من القطاعات المتعددة ومنظومة الأمم المتحدة، مما سيعزز ويساعد في نهاية المطاف على إعادة تشكيل المنتدى العالمي للحضر تمشياً مع الخطة الحضرية الجديدة. ويتعين إعادة تنشيط اللجان الوطنية للموئل، كما ينبغي تعهد منابر وشبكات أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيزها، بما في ذلك تلك التي أنشئت من أجل تنسيق الأعمال التحضيرية للموئل الثالث. وبتقديم المزيد من الدعم إلى لجنة الأمم المتحدة الاستشارية المعنية بالسلطات المحلية<sup>(٢)</sup> ستيسر مشاركة أقوى وتأثير أكبر على السياسات على مستوى البلديات والمستويات الإقليمية أو مستويات المقاطعات. وأخيراً، يحتاج موئل الأمم المتحدة إلى استراتيجية للقطاع الخاص تساعد، وفقاً للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، على تعزيز قدرة الحكومات الوطنية والمحلية على تهيئة بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص في المناطق الحضرية.

### جيم - المواضيع الفرعية

٩- يعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بحق كل فرد في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك السكن اللائق<sup>(٣)</sup>. ويؤدي الإسكان دوراً محفزاً في التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، والتخفيف من مواطن الضعف الموجودة في المدن. ويكون لأي استثمار في مجال الإسكان تأثير مباشر على المدن واقتصاداتها، وله تأثير عميق على حياة الناس. ومع ذلك، فلن يحقق نتائج إيجابية، بلزم تحول جوهري في السياسة والممارسات المتعلقة بالإسكان. ولهذا السبب، اقترح موئل الأمم المتحدة "نهج الإسكان في الصميم": أولاً، ينبغي أن يوضع الناس وحقوق الإنسان في صميم السياسات من أجل تحسين الظروف المعيشية وإنشاء الأحياء التي يتمكن فيها الناس من العيش بكرامة وسلام؛ وثانياً، ينبغي أن توضع مسألة الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية سعياً لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وإدراج الدخل والحد من الفقر؛ وثالثاً، ينبغي أن يوضع الإسكان في صميم التنمية والتخطيط الحضريين، إلى جانب توفير الأراضي والهياكل الأساسية والتمويل.

١٠- وقد أدى التوسع الحضري السريع والتحديات الموازية له مثل الهجرة وتغير المناخ والأزمات الاقتصادية إلى ازدياد الطلب على التخطيط الحضري والإقليمي الأكثر فعالية والأنسب للسياق. ويساهم غياب التخطيط الفعال في أقطاب حضرية غير مستدامة مثل: التمدد العشوائي للمدن، والعمران بدون تخطيط شامل، والمستوطنات العشوائية، والازدحام، والتدهور البيئي، وأوجه اللامساواة الاجتماعية-المكانية، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وغير ذلك. وتعتمد كفاية نظم ونهج التخطيط اعتماداً كبيراً على القدرات المتاحة والمرونة إزاء

(٢) أنشئت استجابة لقرار مجلس الإدارة ١٧/١٨ لعام ١٩٩٩، بوصفها هيئة استشارية تعزز حوار منظومة الأمم المتحدة مع السلطات المحلية على الصعيد العالمي.

(٣) تعد المادة ٢٥ (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إحدى أولى الإشارات إلى الحق في السكن اللائق، ويشير العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعتبر على نطاق واسع الأداة الرئيسية لحماية الحق في السكن اللائق، إلى حق كل إنسان في مستوى معيشي كاف يوفر له ولأسرته فيما يوفر كفايتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وفي التحسين المستمر لظروفه المعيشية (المادة ١١).

السياق، وهما ناحيتان كثيراً ما يعتبرهما النقص. ونتيجة لذلك، يتطلب التخطيط والتصميم في المناطق الحضرية والإقليمية تحولاً في طريقة تأطيرها وهيئتها وتنفيذها. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اتباع نهج متكامل على نحو متزايد، ينسجم مع مقاييس وقطاعات متعددة وأصحاب مصلحة متعددين، ويستند إلى الأدوات المكانية والمالية والتنظيمية بطريقة متكاملة تعزز الفرص وتقلل من أوجه القصور.

١١- وعلى الرغم من الاعتراف بالمبادئ الأساسية للعمل المشترك - الصفات القيادية لدى الحكومة، والملكية، والشمول، والشفافية، والمساءلة، والاحترام المتبادل، والثقة- وبدور الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والروابط بين القطاعات من أجل التنمية المستدامة، فهناك فجوة واسعة بين الأحاديث الخطابية مما يؤثر بشكل كبير على تعبئة الموارد والتمويل، ويؤثر في نهاية المطاف على النتائج الإيجابية. وعلى الرغم من أن التوسع الحضري يعد محركاً للنمو الاقتصادي وكثيراً ما يرتبط بتحسين عمليات توليد رأس المال والابتكار، وتحسين مستويات المعيشة، ومستويات الاستفادة من الخدمات، وكفالة الحياة، والتقليل من الفقر، فهو لا يترجم تلقائياً إلى تحسين رأس المال والدخل وتوفير مستوى معيشي لائق للجميع. ويتعين على الحكومات أن تتخذ تدابير خاصة لضمان ألا يؤدي النمو الاقتصادي الحضري إلى تفاقم اللامساواة والاستبعاد والتهميش.

## ثانياً - الموضوع الفرعي ١: تعزيز فرص الحصول على السكن اللائق والمستدام

### ألف - حقائق وأرقام

١٢- أدى التوسع الحضري والنمو السكاني السريع إلى مواجهة المدن في جميع أنحاء العالم لتحديات مستمرة في تلبية الاحتياجات السكنية لسكانها:

(أ) احتياجات الإسكان تتزايد مع التوسع الحضري. فبحلول عام ٢٠٣٠، يقدر موئل الأمم المتحدة أن هناك ٣ بلايين شخص إضافي، أي حوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم، سيحتاجون إلى السكن اللائق. ويترجم هذا الرقم إلى طلب لتوفير نحو ٩٦ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة يومياً تكون ميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها، أو نحو ٤ ٠٠٠ وحدة في كل ساعة. ومن المحتمل أن يتأثر ما يقدر بنحو ١,٦ بليون شخص على الصعيد العالمي في العقد القادم بعناء البحث عن مسكن لائق وميسور التكلفة. ومن المتوقع أن يظهر نحو ٨٥ في المائة من هذا الطلب في الاقتصادات الناشئة، وستمثل الصين نحو ٥٠ في المائة منه؛

(ب) القدرة على تحمل تكاليف الإسكان أصبحت تحدياً عالمياً. تتأثر بالقدرة على تحمل تكاليف السكن البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المرتفع ومالكي المنازل والمستأجرين. وتحتاج الأسر المعيشية في البلدان ذات الدخل المنخفض إلى توفير مبلغ يعادل تقريباً ثماني أضعاف دخلها السنوي لكي تتمكن من تحمل ثمن منزل عادي في بلدتها أو مدينتها. وفي حالة الأسر التي تستأجر، يتعين عليها الالتزام بدفع أكثر من ٢٥ في المائة من دخلها الشهري لتكاليف الإيجار. وفي كثير من البلدان الأوروبية، تعاني الأسر، ولا سيما بين الشباب، من أعباء التكاليف الباهظة التي لا تسمح لها بالإففاق على الكثير من الضروريات الأخرى مثل الغذاء والصحة والمواصلات وشراء الملابس. وتضطر الأسر في الظروف القصوى، إلى ترك مسكنها بسبب عدم قدرتها على دفع الإيجار. ويعيش ما يقدر بنحو ١٠٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بلا مأوى؛

(ج) السكن غير اللائق والمستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة لا تزال تمثل الخيار السكني الوحيد للكثير من المقيمين في المدن. ويعيش اليوم نحو ١,٦ مليار شخص في العالم في مساكن غير ملائمة، ومنهم

مليار شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية. ويشكل انعدام إمكانية الاستفادة من الخدمات الأساسية عائقاً مشتركاً في المستوطنات العشوائية والأحياء الفقيرة: ففي جميع أنحاء العالم يعيش ٢,٤ بليون شخص دون مرافق صحية ملائمة، ويتعرض مليارات شخص للإجهاد الناتج عن ندرة المياه. وكثيراً ما تكون الأسر المعيشية التي تعولها الشابات والأطفال هي الأكثر تعرضاً لظروف السكن غير اللائق. ويعيش واحد من بين كل أربعة أشخاص في أوضاع تضر بالصحة والسلامة والازدهار؛

(د) نقص التخطيط الحضري الفعال الذي يتزامن مع اختلال أسواق العقارات يؤدي إلى إعاقة توفير المساكن بأسعار معقولة. وقد أسهمت نظم تسليم الأراضي، التي يبعث على استمرارها غياب التخطيط الحضري، في إعادة إنتاج المشاريع السكنية الجماعية التي يتم بناؤها بعيداً عن النواة الحضرية حيث يفترض أن تكون الأراضي أرخص سعراً، وهذا يؤدي إلى تشكيل نمو حضري مجزأ يصبح باهظ التكلفة في الأجل الطويل. وتميل مشاريع الإسكان الجماعية من هذا النوع إلى زيادة التمدد العمراني العشوائي والاستهلاك غير الضروري للأراضي. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض يعيش نحو ٧٠ في المائة من السكان خارج النظم المعروفة لتسجيل الأراضي. وتؤدي القيود المفروضة في البيئة التنظيمية مثل فرض القيود على إنشاء مساكن تؤدي أسراً متعددة، أو على التقسيم الداخلي للمساكن أو إضافة وحدات جديدة أو طوابق جديدة إلى زيادة تكاليف المعاملات وتكاليف السكن.

## باء - الالتزامات الرئيسية المتعلقة بالخطة الحضرية الجديدة والاتفاقات العالمية الأخرى

١٣- يعد الأعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن اللائق على النحو المبين في جدول أعمال الموئل (١٩٩٦) والمنصوص عليه في الصكوك الدولية محور أهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وتعترف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١١ منها (جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة) وعلى وجه التحديد الغاية ١ (ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠) بالحق في السكن الملائم وتحسين مستوى الأحياء الفقيرة كعنصر حاسم في التوسع الحضري الشامل والمستدام.

١٤- وتضع الخطة الحضرية الجديدة الإسكان في صميم التوسع الحضري المستدام، ولذلك فهو أساسي لتحقيق الغاية ١ من الهدف ١١. وتجسد الخطة الحضرية الجديدة رؤية جديدة للتوسع الحضري بوصفه محركاً للتنمية المستدامة. وفي هذه الرؤية، يعتبر الأعمال الكامل والتدريجي للحق في السكن اللائق إحدى القوى التحويلية التي يمكن أن تقود العالم نحو التغلب على التحديات المتصلة بتغير المناخ والفقر والاستبعاد واللامساواة، وتؤثر تأثيراً إيجابياً على المدن لتسلك مساراً يؤدي بها إلى التوسع الحضري الشامل والمخطط والمستدام. ويتوقف تحقيق الالتزامات الواردة في الخطة الحضرية الجديدة تجاه الإدماج والازدهار والاستدامة إلى حد كبير على كيفية مواءمة استراتيجيات الإسكان وتفاعلها مع الفئات العملية المنحى الخمس المبينة في إطار عمل تنفيذ الخطة. وتحدد الخطة على وجه الخصوص، على الصعيد الوطني، كيفية إدماج سياسات الإسكان ضمن إطار السياسات الحضرية الوطنية على نحو متسق مع جميع القطاعات المعنية - التعليم والصحة والعمالة - وعلى الصعيد المحلي، كيفية إدماج الإسكان في الممارسة العملية للتخطيط الحضري وتنسيقه مع المدخلات المختلفة اللازمة لتطويره - الأراضي والهياكل الأساسية والتمويل.

## جيم - خبرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ودوره في دعم البلدان

١٥- يدعم موئل الأمم المتحدة الشركاء في جدول أعمال الموئل والحكومات على جميع المستويات في إجراء إصلاحات في قطاع الإسكان وصياغة سياسات وتشريعات واستراتيجيات للإسكان تعزز أعمال الحق في السكن اللائق. وقد ساهم موئل الأمم المتحدة، من خلال مبادرات مثل الاستراتيجية العالمية للإسكان، وبرنامج الحق في سكن لائق، والبرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، في زيادة التزام الحكومات بتحسين فرص الحصول على السكن اللائق وتحسين نوعية حياة الملايين من سكان المناطق الحضرية.

١٦- وتتطلب الحاجة الملحة المتزايدة لتوفير السكن اللائق لملايين الأسر المعيشية وضروة القيام بذلك بوسائل تكفل المستقبل المستدام للمدن تحولاً في السياسات والممارسات العملية في مجال الإسكان. ويدعو موئل الأمم المتحدة إلى "نهج الإسكان في الصميم"، بعد أن أقرته الدول الأعضاء في عام ٢٠١٥،<sup>(٤)</sup> بمبادئ توجيهية على الصعيد الوطني والمحلي، لوضع الإسكان في مركز ذي أولوية. ويخرج مفهوم "نهج الإسكان في الصميم" عن مفهوم السكن المتمثل في سقف وأربعة جدران، ليفسره على أنه الحق في العيش في مكان ما مع التمتع بالأمن والسلام والكرامة.<sup>(٥)</sup> ويعكس مفهوم "في الصميم" مزيج استخدامات السكن في النسيج الحضري حيث يقع السكن على مقربة من فرص العمل والمرافق الاجتماعية والثقافية، مما يقلل من الطلب على التنقل غير الضروري.

١٧- ويمكن لموئل الأمم المتحدة مساعدة البلدان على إدماج الإسكان بصورة استراتيجية في السياسات الحضرية الوطنية، وتحفيز الاقتصاد، وتخفيف حدة الفقر، وتعزيز تقبل الجميع. ويساعد موئل الأمم المتحدة المدن، من خلال هذه البرامج، على تعزيز الصلة بين الإسكان والتخطيط الحضري مع إيلاء اهتمام خاص لعامل القرب الذي يتعلق باتصال السكان المكاني بالخدمات والوظائف.

## دال - فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة

١٨- ترد فيما يلي سبل المضي قدماً التي قد يساهم بها الحصول على سكن ملائم ومستدام في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة:

(أ) ينبغي وضع سياسات واستراتيجيات الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية ومواءمتها مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإدماجها في سياسات التنمية الحضرية. وينبغي للسلطات الوطنية والمحلية أن تستعيد الدور القيادي في صياغة وتنفيذ أطر السياسات المتكاملة المستندة إلى الأدلة في مجال الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة. وينبغي أن تستند هذه السياسات إلى بيانات وتقييمات سليمة لقطاع الإسكان وأن تكون مصحوبة باستراتيجية واضحة للتنفيذ؛

(٤) أحاط مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة علماً، في قراره ٤/٢٥ بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، بنهج "نهج الإسكان في الصميم"، الذي يضع موضوع الإسكان في صميم السياسات الحضرية الوطنية وفي قلب المدن، وشجع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والدول الأعضاء على مراعاة تنفيذ الاستراتيجية العالمية للإسكان، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تصميم أدوات وآليات لتعزيز التمويل الشامل للإسكان على المستويين الوطني والمحلي لسد ثغرة الإسكان وللإسهام في التحقيق التدريجي للحق في الإسكان الوافي للجميع.

(٥) يستند "نهج الإسكان في الصميم" على المستوى البرنامجي إلى العمل السابق لموئل الأمم المتحدة من خلال الاستراتيجية العالمية للإسكان، وبرنامج الحق في سكن لائق، والبرنامج التشاركي لتحسين أحوال الأحياء الفقيرة.

(ب) تلزم نظم إدارة فعالة لقطاع الإسكان مع وجود تشريعات تمكينية للتماسك السياساتي والمؤسسي على الصعد الوطنية ودون الوطنية والمحلية. وينبغي أن تكون الأطر التنظيمية لتوفير السكن وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة مرنة بما فيه الكفاية وأن تستند إلى الأداء وأن تكون ملائمة للظروف المحلية. وينبغي أن تسهم القواعد والنظم المتعلقة ببناء المساكن، فضلاً عن القواعد والمعايير المتعلقة باستخدام الأراضي ومواد البناء والهيكل الأساسية، في تخفيض تكاليف السكن وتمكين التنفيذ على نطاق واسع في المناطق التي يسهل الوصول إليها والمرتبطة بفرص كسب العيش. وينبغي أن تكفل نظم إدارة الأراضي وتنظيمها ضمان الحيابة للجميع وتهيئ أساساً للاستثمار في تنمية الأراضي والإسكان؛

(ج) يعتبر إيلاء مزيد من الاهتمام للإسكان في التخطيط الحضري أمراً ضرورياً لزيادة الإدماج والاستدامة في المدن. وينبغي أن يحفز التخطيط والتصميم الحضريين التمازج الاجتماعي، والاستخدام المختلط للأراضي، والتقريب بين السكن والوظائف، وتنوع المساكن من حيث النمط والحجم والمستوى والموقع. وينبغي أن يسهم التخطيط والتصميم على مستوى المدن، والمدمج مع استخدام الأراضي وتخطيط الهياكل الأساسية، في ترابط الشوارع، وارتفاع الكثافة السكانية والتكامل المكاني للمناطق السكنية. وينبغي أن توضع قوانين البناء المتوافقة مع تغير المناخ ومعايير كفاءة استخدام الطاقة للإسكان بحيث تتواءم مع الظروف المحلية لتحسين قدرة المدن على الصمود والمساهمة في أنماط حضرية أكثر استدامة بيئياً وشكل حضري أكثر كفاءة؛

(د) يلزم وضع سياسات مخصصة للقدرة على تحمل التكاليف لكي تصبح أسواق الإسكان أكثر شمولاً ولضمان إمكانية الحصول على المساكن بأسعار معقولة في المناطق الحضرية ذات المواقع الجيدة. وينبغي للمدن أن تعزز جهودها المالية وتحصيلها للإيرادات من أجل إيجاد فرص لتنمية الإسكان وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة داخل النواة الحضرية أو عن طريق مشاريع التوسع الحضري. وتوفير المساكن الميسورة التكلفة على نطاق واسع يجب أن يرتبط بشكل جيد بديناميات سوق الإسكان، وأن يعتمد استراتيجياً على الشراكات مع الأطراف الخاصة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وينبغي أن تُشجع على نطاق واسع الآليات المالية الأكثر شمولية وابتكاراً وتنوع هذه من الأموال الحكومية والضمانات، والمدخرات المجتمعية إلى التمويل البالغ الصغر، لكي تستهدف الفئات الأكثر فقراً. وقد تمكنت بلدان كثيرة من تحقيق القدرة على تحمل تكاليف السكن عن طريق توجيهات وضوابط ملتزم بها لقطاع الإسكان لمتوسطي الدخل ومنخفضي الدخل.

## هاء - مسائل مطروحة للمناقشة

١٩- سيتيح الحوار بشأن الموضوع الخاص للدورة السادسة والعشرين لمجلس الإدارة، وهو "فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة"، فرصة لمناقشة نطاق سياسات الإسكان القطاعية وأهميتها ضمن الإطار السياساتي المتكامل للتوسع الحضري وكذلك الاقتراحات المبتكرة والناجحة المطروحة من الحكومات والشركاء بغية وضع الإسكان في صميم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة. وتتضمن المسائل المطروحة للمناقشة ما يلي:

- (أ) ما هي الأوضاع السياساتية، والمؤسسية والتنظيمية التي نجحت في زيادة إنجاز الإسكان المناسب والميسور من حيث التكلفة وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة على نطاق واسع؟
- (ب) ما هي نظم إدارة قطاع الإسكان التي أثبتت فعالية أكبر في تحقيق التنسيق السياساتي، والتشريعي والمؤسسي بين مختلف المؤسسات الحكومية؟



- (ج) إلى أي مدى يمكن مراعاة مسائل الإسكان في التخطيط الحضري، بالتوافق مع توفير الهياكل الأساسية، أن تساهم في الشمول والاستدامة في المدن؟
- (د) كيف يمكن للإسكان أن يعزز التمازج الاجتماعي، والاستخدام المختلط للأراضي والتنوع الاجتماعي في المدن؟ وما هي الأمثلة الجيدة على هذا النهج؟
- (هـ) ما هي بعض الأمثلة على التصميم المبتكر للإسكان فيما يتعلق بالنمط، والحجم، والمستوى، واستهلاك الطاقة والموقع؟
- (و) ما هي الابتكارات (المستمدة من البلدان والمدن والشركاء) في مُج تمويل الإسكان التي تعالج بفعالية المشكلة العالمية لتوفير السكن الميسور التكلفة وتحسين الحصول على التمويل للفئات الأكثر فقراً؟
- (ز) ما هي أنواع الخبرات التي اكتسبتها الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في ربط التمويل بتوفير السكن الميسور التكلفة وكيف يمكن توسيع نطاقها؟ وما هي الأمثلة الجيدة على تعاونيات الإسكان الميسور التكلفة؟

## ثالثاً - الموضوع الفرعي ٢: التخطيط المتكامل للمستوطنات البشرية من أجل التوسع الحضري المستدام

### ألف - حقائق وأرقام

٢٠- في عام ٢٠١٤، بلغ تعداد سكان المناطق الحضرية حول العالم ٣,٩ بلايين نسمة. وبحلول العام ٢٠٣٠، يُتوقع أن تستوعب المناطق الحضرية ٦٠ في المائة من سكان العالم وسيعيش واحد من كل ثلاثة أشخاص في مدن يقطنها نصف مليون نسمة على الأقل. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن يضيق النمو السكاني والتوسع الحضري ٢,٥ بليون نسمة إلى سكان الحضر في العالم، حيث تتركز نسبة ٩٠ في المائة تقريباً من هذه الزيادة في آسيا وأفريقيا. وفي نفس الوقت، يزداد استهلاك الفرد من الحيز الحضري. ففي البلدان النامية، انخفضت الكثافة في معظم المدن خلال بضعة عقود ماضية، وفي المدن ذات الدخل الأعلى، فإن زيادة دخل الفرد إلى الضعف تعادل انخفاضاً في متوسط الكثافة نسبته ٤٠ في المائة. ويعتبر معظم نسيج المناطق السكنية في الأجزاء المتوسعة من المدن غير مخطط وغير مرتب، ويسير هذا ضد الخطط واللوائح الخاصة بالبلديات، أو في غيابها.

٢١- وحتى عند وجود التخطيط، يؤدي الضعف العام للترابط والتكامل الميكانيكي في المشاريع الحضرية الجديدة إلى أنماط غير مستدامة ومكلفة تعاني من قلة الأماكن العامة وتسودها أسواق سكنية تواجه ضغوطاً مفرطة. وكثير من المدن لا يخصص أراضٍ كافية للشوارع في مناطق التوسع الموجودة مما يؤدي إلى عزل الأحياء، وإعاقة عملية دمج الهوامش الحضرية في المدن. ويزداد حجم التأخر في إنجاز الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية الأساسية في المدن القائمة بشكل كبير. ويعيش ما يقرب من ربع سكان العالم في أحياء فقيرة، مما يؤدي بدوره إلى تفاقم الظاهرة العالمية للأحياء المسيجة.

٢٢- وفي العديد من المناطق النامية، لا يحظى مجال التخطيط الحضري والمكاني إلا بتمثيل ضعيف، حيث يوجد ٠,٩٧ متخصص معتمد في مجال التخطيط لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في البلدان الأفريقية و٠,٢٣ في الهند بالمقارنة مع ٣٧,٦٣ متخصصاً في هذا المجال في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية و١٢,٧٧

متخصصاً في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتسم عمليات تكيف وإصلاح نظم التخطيط بالبطء على كافة المستويات، ولا يزال كثير من البلدان يحتفظ بسياسات تخطيط عفا عليها الزمن.

٢٣- ومع ذلك، فإن عدداً متزايداً من الأدلة العملية يبين بوضوح أن تحسين الشكل والترابط الحضريين ييسر التنقل، ويحسن الوفورات والاقتصادات للتكتل ويقلل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتمثل المدن، عندما تُخطط بشكل جيد، أدوات فعالة وقيمة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والفرص الاقتصادية. فالمدن تولد بالفعل ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي، في حين تنتج المدن المائة الأعلى ثروة ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي.

٢٤- وبتعزيز التخطيط على إنشاء شكل حضري جيد، تدعمه اللوائح والآليات المالية ذات الصلة، تُعالج بعض المسائل المذكورة أعلاه في عدد محدود من الحالات مما يتيح الفرص لإحداث تغيير على نطاق أوسع.

## باء - الالتزامات الأساسية المتعلقة بالخطة الحضرية الجديدة والاتفاقات العالمية الأخرى

٢٥- تحدد الخطة الحضرية الجديدة بوضوح التخطيط والإدارة القائمين على المشاركة من أجل تطوير المساحات الحضرية باعتبارها الأداة التكاملية لتنسيق السياسات وتنفيذها على نحو فعال. وتعمل الخطة على تمكين التخطيط والتصميم الحضريين بغية تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستدامة وتسخير الديناميات الحضرية من أجل تحقيق منافع مشتركة. وسيؤدي التخطيط والتصميم الحضريين وتخطيط وتصميم الأراضي الفعالين دوراً بالغ الأهمية في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولا يقتصر ذلك على الغاية ١١-٣ فحسب، والمخصصة للتخطيط الحضري، بل يشمل أيضاً مجموعة الأهداف بأسرها، لأن تكامل التخطيط والتصميم الحضريين وتخطيط وتصميم الأراضي يمكن أن يبين الطريق للسياسات، والاستراتيجيات والخطط الجغرافية والقطاعية. وتظهر الالتزامات الأساسية إزاء التخطيط والتصميم الحضريين وتخطيط وتصميم الأراضي في الخطة الحضرية الجديدة في الفقرات ٨١-١٦٠، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

(أ) الاعتراف بالمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي باعتبارها مرجعاً لعمليات التخطيط الفعالة؛

(ب) الاعتراف بدور السياسات الحضرية الشاملة والتشاركية، على الصعيدين الوطني ودون الوطني، في تعميم مراعاة التنمية المستدامة وتنمية الأراضي للمناطق الحضرية في تنفيذ الاستراتيجيات والخطط الإنمائية المتكاملة؛

(ج) التزام الدول الأعضاء بالتخطيط بطريقة تخصص الموارد استراتيجياً لكي يتسنى للاستثمارات قصيرة الأجل أن تحقق تدريجياً متطلبات الاستدامة طويلة الأجل ولكي يحقق التنسيق على مختلف المقاييس تنمية متوازنة للأراضي؛

(د) التزام الدول الأعضاء بتخطيط الأراضي الذي ينشئ أوجه التآزر على نطاق المستوطنات البشرية بأكملها؛

(هـ) التزام الدول الأعضاء بوضع اللوائح التنظيمية وتوفير الإدارة التي تهيئ بيئة ملائمة لسياسة التخطيط (بما في ذلك دعم الإدارة والتنظيم المحليين)؛

(و) الالتزام بدعم أطر التخطيط والاستثمار المراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية والتي توجه المشاركة في جميع المراحل وتكفل إقامة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

(ز) الاعتراف بأهمية التخطيط المتكامل للتصدي للتحديات واستغلال الفرص فيما يتعلق بالشكل الحضري الحالي والمستقبلي على حد سواء؛

(ح) تعزيز التوسعات الحضرية المخططة، ومنع واحتواء التمدد الحضري العشوائي، وتعمير المساحات الخالية، وتحديد المناطق الحضرية وإعادة تجهيزها، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، والتصميم الجيد للشوارع والأماكن العامة، وتسخير التجمع والوفورات الاقتصادية للحجم، وتجنب العزل المكاني والاجتماعي-الاقتصادي، والتقليل من التحديات على صعيد التنقل وتكاليف تقديم الخدمات للفرد، والحفاظ على التراث الثقافي؛

(ط) التركيز على تكامل استخدام الأراضي وتخطيط النقل والمشاريع العمرانية التي تراعي الربط بوسائل النقل، بما في ذلك المسائل التي تتعلق بسلامة الطرق، والتنقل المستدام والاستخدام المختلط للأراضي؛

(ي) الالتزام بالتخطيط الذي يعزز توفير السكن الميسور التكلفة والمستدام عن طريق إعداد الأدوات، وخيارات الإسكان، وتحسين أحوال الأحياء الفقيرة، وتوسيع آليات التمويل، ووضع اللوائح التنظيمية الشاملة للتصميم؛

(ك) تعزيز التخطيط الذي يدمج عناصر الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ل) التزام الدول الأعضاء بدعم تنمية القدرات، بما في ذلك تدريب المتخصصين في مجال التخطيط على جميع المستويات، وتعزيز مؤسسات ووكالات التخطيط التابعة للقطاع العام وتزويد مقدمي خدمات المرافق بالقدرة على تقديم خدمات كافية، وميسورة التكلفة ومستدامة؛

(م) التزام الدول الأعضاء بدعم الحكومات دون الوطنية في تنفيذ استراتيجيات وخطط التخطيط الحضري، بما في ذلك الامتثال للصكوك التشريعية، واللوائح التنظيمية للتخطيط والإسكان والنقل، وأدوات التمويل الموسعة.

### جيم - خبرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ودوره في دعم البلدان

٢٦- منذ عام ٢٠٠٤، عمل المتخصصون في مجال التخطيط حول العالم، بدعم من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، على إعادة توصيف التخطيط وتحديد مركزه كاستراتيجية رئيسية لتحقيق الأهداف الأوسع للتنمية. وتتوج الخطة الحضرية الجديدة (وكذلك الغايات ٣، وأ ٧ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة) عهداً جديداً من الدعوة التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالاعتراف بالدور الحيوي للتخطيط المكاني في تحقيق التنمية المستدامة. ويتمتع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، من موقعه كمحور لهذه النقلة النوعية، بالخبرات الفريدة للاستجابة لطلبات البلدان بشأن هذا الموضوع.

٢٧- ويمكن لخبرات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجالي التخطيط والتصميم أن تدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة عن طريق تحسين التخطيط المكاني على جميع المستويات، وإعداد مجموعة من النهج،

والمبادئ التوجيهية والأدوات المختبرة على نطاقات متنوعة؛<sup>(٦)</sup> وتنمية القدرات على كافة المستويات؛<sup>(٧)</sup> وتعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات جديدة؛ وترسيخ المبادئ من قبيل الاستخدام المختلط للأراضي وتحسين الترابط بينها، التي تتيح الاستفادة إلى أقصى حد من وفورات الحجم وتقلل من احتياجات التنقل إلى أدنى حد ممكن. ويدرك برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن عليه أن يساعد في إعادة تحديد محتوى التخطيط والعملية الخاصة به وتقديم دعم أكبر لتنفيذه.

٢٨- وينبغي للبلدان أن تنظر في إجراء تقييم شامل لنظم التخطيط الخاصة بها، بما في ذلك العمليات، واللوائح والسياسات المتعلقة بصياغتها وتنفيذها، وكفاءتها التقنية. وفي نفس الوقت، يتعين على الحكومات توضيح هُج التخطيط الجديد وإضفاء الطابع المحلي عليها. ويكفل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشكل متزايد أن تكون أدواته وهُجه "مناسبة للغرض المقصود" وأعد حافظة تغطي جميع مستويات التخطيط بما في ذلك ما يلي:

(أ) السياسات الحضرية الوطنية، التي تتناول نظم المدن، والروابط بين الحضر والريف، والدور الإجمالي للمدن في التنمية الوطنية؛

(ب) التخطيط المكاني الاستراتيجي في مختلف النطاقات وتعزيز التخطيط القائم على المشاركة؛

(ج) تعزيز الأطر الإدارية والتنظيمية من أجل وضع نظم تخطيط فعالة، مع التركيز على التخطيط الحضري والتشريعات الحضرية؛

(د) إعداد مسائل وأدوات معينة ذات أثر استراتيجي وتعزيزها: الأماكن العامة، والتوسيع المخطط للمدن وتعمير المساحات البيئية المخطط للمدن.

٢٩- وبالإضافة إلى ذلك، قدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم لنظام التخطيط لتناول قضايا معينة ودمجها في أطر التخطيط، بما في ذلك: التخطيط للحالات العشوائية ومنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين أحوالها والتجديد الحضري؛ والتخطيط والتصميم لتوفير سكن ميسور التكلفة؛ والتخطيط لتغير المناخ واستراتيجيات التنمية المنخفضة الانبعاثات؛ والشمولية والسلامة الحضرية؛ والتخطيط الحضري والتنمية الاقتصادية المحلية؛ والاستخدام المتكامل للأراضي، وتخطيط التنقل والهياكل الأساسية؛ والتخطيط لتقديم خدمات أساسية مستدامة؛ والهجرة وإعادة التوطين وإعادة البناء بعد الكوارث والنزاعات.

(٦) تشمل هذه الأدوات نماذج تدريبية: نموذج تدريب الاستوديو المتكامل للتخطيط السريع؛ ونموذج تدريب التخطيط الحضري لقيادة المدن؛ وأدوات توجيهية للتخطيط: المبادئ الخمسة لتخطيط الأحياء، والمبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري وتخطيط الأراضي، ومجموعة الأدوات الخاصة بالأماكن العامة، والمبادئ التوجيهية لتخطيط إجراءات التصدي لتغير المناخ في المدن؛ واجتماعات فريق الخبراء، وأساليب استعراض الخطط وتقييمها، ومبادرات مواضيعية من قبيل مبادرة المدن وتغير المناخ. وشرع البرنامج أيضاً في إعداد مواد تقنية من شأنها أن تيسر تنفيذ البلدان للخطة الحضرية الجديدة مثل مجموعات الأدوات والمذكرات التوجيهية المتعلقة بالسياسات الحضرية الوطنية، والمذكرات السياسية المتعلقة بمبادئ هُج التخطيط الحضري، ومجموعة أدوات التخطيط الحضري والنماذج التدريبية المتعلقة بالتخطيط الحضري، والمذكرات السياسية والمواد التدريبية المتعلقة بالمدن والتخطيط لتغير المناخ والمذكرات التوجيهية المتعلقة بتحسين المناهج التعليمية للتخطيط والتصميم في مختلف البلدان.

(٧) أعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أدوات متنوعة لتوجيه العمل المعياري بشأن المسائل الهامة، وأدوات خاصة لتوجيه العمل التنفيذي المناسب للغرض المقصود (على سبيل المثال تقديم الدعم من أجل مشروع تخطيط في بلد أو مدينة ما، وتنمية القدرات) في سياقات حضرية معينة، على أن يتمثل الهدف الشامل في توجيه التخطيط من أجل تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

٣٠- وعلى الرغم من ضرورة التخطيط المكاني، فهو لا يكفي وحده لتيسير التنمية الحضرية المستدامة. ويركز النهج الثلاثي الأركان لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على التشريعات، والأراضي والإدارة الحضرية؛ والتخطيط والتصميم الحضريين؛ والاقتصاد الحضري وتمويل البلديات. وقد دعمت المنظمة هذا النهج المتكامل بإنشاء مختبر التخطيط والتصميم الحضريين، الذي يعمل كمرفق تكاملي للابتكارات في التخطيط والتصميم، وذلك ضمن الإطار المعياري لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وعلاوة على ذلك، بدأ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في طرح حلول قابلة للتنفيذ في مختلف السياقات، عن طريق تأسيس شبكة عالمية لمختبرات التخطيط والتصميم رحب بها مجلس إدارة البرنامج في قراره ٤/٢٥، وبإعداده البرنامج العالمي للأماكن العامة الذي يأخذ في النمو.

## دال - فرص التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة

٣١- سيكون للتأمل الذاتي والابتكار والإرادة السياسية أهمية حاسمة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وعلى النحو المبين أعلاه، يُحدد إطار عمل موئل الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة خمس فئات ستكون بالغة الأهمية إذا أُريد للتخطيط المتكامل أن يدعم التنمية الحضرية على النحو المبين في الخطة الحضرية الجديدة.

٣٢- ويُمكن لموئل الأمم المتحدة، من خلال وظيفته التنسيقية، أن يُقيم شراكات مع الشركاء الإنمائيين الدوليين والقُطريين ومنظومة الأمم المتحدة والبلدان، وأن ينظر في القيمة المضافة للتخطيط والتصميم المتكاملين والإقليميين. ويشغل موئل الأمم المتحدة موقعاً فريداً يتيح له توثيق النجاحات والإخفاقات المتعلقة بالتخطيط والتصميم، وتبادل تلك المعارف. وأخيراً، فإن موئل الأمم المتحدة، من خلال البرامج العالمية والتسهيلات التكاملية المنفذة مؤخراً، هو الآن في وضع يُؤهله لتوفير تنمية القدرات والمساعدة التقنية بشأن تحسين نظم التخطيط وتعزيز عمليات التنفيذ.

٣٣- ويتمتع موئل الأمم المتحدة بالقدرة التنظيمية اللازمة لتعبئة طاقات البلدان، ولكنه يعتمد أيضاً على دعمها المالي للقيام بذلك. ولا تزال القدرات غير الكافية في مجال التخطيط (مع نقص التمويل المخصص للتحسين) تشكل تحدياً رئيسياً أمام تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ومن الأهمية بمكان زيادة الدعم المالي لعمليات التخطيط المكاني وتنمية القدرات، بما في ذلك دعم عمل موئل الأمم المتحدة في مجال التخطيط، وذلك بالإشارة إلى الفقرتين ١٢٨ و ١٢٩ من الخطة الحضرية الجديدة.

٣٤- ويشكل التخطيط أداة قادرة على إطلاق الإمكانيات الكامنة للأراضي، واجتذاب الهياكل الأساسية المستدامة وتوجيهها، وتوجيه عملية تحقيق عتبات التكتل الحيوية عن طريق تعزيز الكثافات الملائمة وكفالة اتخاذ المدن شكلاً متراصاً. وبوسع موئل الأمم المتحدة أن يساعد على تعميم التخطيط وتوسيع نطاق النهج المتكاملة، بما في ذلك التشريع والتمويل من أجل التنمية الحضرية، وتطوير الأدوات والروابط المواضيعية، بما في ذلك الهجرة والصحة.

## هاء - مسائل للمناقشة

٣٥- الغرض من الأسئلة التالية هو تحفيز المزيد من النقاش:

(أ) من هي الجهة/الجهات التي يُمكنها أن تشرع في إصلاح أطر وأنظمة التخطيط المؤسسي المتقدمة وغير المناسبة؟ ومن خلال أي ولايات وطنية يمكنها القيام بذلك؟

(ب) كيف يمكن تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية لصياغة الخطط وتنفيذها على الأصعدة الوطنية ودون الوطنية والمحلية؟

(ج) ما هي الثغرات الرئيسية في التوجيهات بشأن التكامل بين القطاعات وإدارة نظم التخطيط؟

(د) ما هي النماذج التي يمكن أن يُستشهد بها في التطبيق العملي للتخطيط المتكامل عبر النطاقات؟ وما هي القدرات الضرورية التي يجب تعزيزها؟

(هـ) ما هو نوع الاختصاصات التي يتعين تطويرها لكيانات القطاع الخاص التي تضع استراتيجيات وتصميمات مكانية، وللمطورين الذين يُنشئون مدن ومناطق خاصة، ولا سيما في الحالات التي لا توجد فيها أنظمة حكومية وقدرات رقابية؟

(و) كيف يمكن إقامة الشراكات بهدف إشراك القطاع الخاص في تعزيز ودعم دور التخطيط الحضري في التنمية الاقتصادية؟

### رابعاً - الموضوع الفرعي ٣: أوجه التأزر والتمويل من أجل التوسع الحضري المستدام

#### ألف - حقائق وأرقام

٣٦- إن المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تبلغ حالياً نحو ١٢٥ بليون دولار سنوياً، غير كافية لدعم التغيير التحولي في مُدن الحاضر والمستقبل. وعلاوة على ذلك، تواجه السلطات الوطنية والمحلية عوائق مستعصية تحول دون استفادتها من مصادر التمويل العامة والخاصة وفرص الاستثمار على حد سواء. وكان الاستثناء الملحوظ من ذلك هو اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام ٢٠١٥، الذي أكدت فيه البلدان المتقدمة النمو مُجدداً التزامها بتوفير ما لا يقل عن ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ للبلدان النامية من أجل العمل المناخي. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى سياسات وصكوك قانونية لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار وإطلاق تدفقات الإيرادات الذاتية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الجهود الإنمائية في المدن والمستوطنات البشرية غير متكاملة ولا يمكنها أن تحقق آثاراً دائمة، مما يحد من العديد من البلدان والمدن في دائرة الاعتماد على المعونة الخارجية. هذا، ويجب تنسيق الاستثمارات المستقبلية في التنمية الحضرية بشكل أفضل لمعالجة مجموعة التحديات التي تواجه المناطق الحضرية وتمكين المدن من تحقيق إمكاناتها كقاطرات للتنمية.

٣٧- وعلى الصعيد العالمي، لا يزال يتعين بناء نحو ٦٠ في المائة من المنطقة المتوقعة أن تكون حضرية بحلول عام ٢٠٣٠. وتُشير بعض التقديرات إلى أن الفجوة الاستثمارية المقابلة تصل إلى ٩ تريليونات دولار في السنة حتى عام ٢٠٢٥. وسيرتبط تحقيق الإمكانيات الكاملة للتوسع الحضري ارتباطاً كبيراً بمعالجة هذه الفجوة. وبدون إيجاد سبل لربط الناس بالأسواق والوظائف والسكن اللائق بأسعار معقولة والتعليم والخدمات الأساسية، سيكون من المستحيل الاستفادة من الفرص الاقتصادية للتوسع الحضري.

٣٨- وأشار تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٦ إلى أن احتياجات الاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وحدها تتطلب "تغييراً تدريجياً" في مستويات الاستثمار العام والخاص في جميع البلدان. ويشير التقرير إلى أن من بين السبل الممكنة لمعالجة فجوة الاستثمار إنشاء منصة عالمية لأصحاب المصلحة المتعددين، تكون مُخصصة لتوجيه الاستثمار إلى المجالات ذات الأولوية، مثل الهياكل الأساسية الحضرية.

٣٩- ويعتمد توفير الخدمات الأساسية الملائمة اعتماداً كبيراً على الهياكل الأساسية. وتبلغ الفجوة التمويلية السنوية للهياكل الأساسية، وفقاً لبعض التقديرات، تريليون دولار. ومع أن القطاع الخاص سيؤدي دوراً رئيسياً في سد هذه الفجوة، إلا أن هناك حاجة إلى الاعتراف بشكل أفضل بقدرة التوسع الحضري المخطط له على توفير الموارد اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والطاقة وإدارة النفايات والنقل وتشغيلها. ويمكن على سبيل المثال توفير مثل هذه الموارد محلياً من خلال التنمية الموجهة نحو استخدام وسائل النقل العام، حيث يمكن الاستفادة من ازدياد قيمة الأراضي من أجل الاستثمار في النقل العام. ومن خلال الاستخدام المحكم والمختلط للأراضي، يُمكن خفض الاحتياجات الاستثمارية فيما يتعلق بإمدادات المياه والصرف الصحي، وكذلك تحقيق وفورات من خلال عمليات تكون أكثر كفاءة مع تفادي تكبد الخسائر.

٤٠- ويشكل التمويل عنصراً رئيسياً في زيادة توفير السكن اللائق والمستدام. وتوفير القروض والائتمانات والإعانات المالية والدعم المالي يُموّل بناء المساكن ويزيد من قدرة الناس على الادخار ودفع ثمن السكن. وثمة حاجة إلى ابتكارات في مجال التمويل لجعل أسواق الإسكان أكثر شمولاً ولضمان إمكانية الحصول على المساكن بأسعار معقولة في مناطق حضرية حسنة الموقع. وينبغي تعزيز وتوسيع مجموعة من الخيارات - بدءاً بالضمانات العامة المقدمة من أجل الإعانات المتبادلة والتمويلات الصغرى. كما يجب أيضاً تقييم نقاط القوة والضعف في النظم الضريبية القائمة، فضلاً عن إمكانية إنشاء آليات ضريبية جديدة ومحسنة لتوسيع نطاق مصادر تمويل الإسكان وتنويعها.

٤١- وفي حال استمرار الاتجاهات الحالية، فبحلول عام ٢٠٣٠، عندما تنتهي مدة أهداف التنمية المستدامة، ستكون تكلفة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى المشردين بسبب الحروب والكوارث قد ارتفعت إلى ٥٠ بليون دولار سنوياً. ويمكن أن يعيش نحو ٦٢ في المائة من فقراء العالم في البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات بحلول ذلك الوقت، مع ارتفاع نسبة الاكتظاظ في المناطق الحضرية. ولا بد من اتخاذ إجراءات أفضل تنسيقاً لتحسين حياة وسبل معيشة المهاجرين واللاجئين الفارين من الكوارث والصراعات العنيفة.

٤٢- وعلى الصعيد العالمي، تُنتج المدن أكثر من ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وهذا ينطبق أيضاً على الاقتصادات النامية. وفي العديد من البلدان، يمكن أن تشكل الضرائب المحلية ومصادر الإيرادات الأخرى مصدراً رئيسياً لتمويل التنمية، ولكن لا يُسمح للحكومات دون الوطنية بتوسيع قاعدة إيراداتها. وتبلغ الضرائب دون الوطنية في البلدان النامية ٢,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تمثل في البلدان الصناعية ٦,٤ في المائة. وفي العديد من البلدان في أفريقيا، بلديات العواصم نفسها على إيرادات تقل سنوياً عن ١٠٠ دولار لكل ساكن. وبسبب سياسات نقل السلطة، تكون البلديات مسؤولة في بعض الأحيان عن الصحة والتعليم، كما يتعين عليها أن تتحمل تكاليف الأحياء الفقيرة فيها.

٤٣- ولا تزال معظم مدن العالم النامي تعتمد اعتماداً كبيراً على التحويلات والمنح، ويجري جهود كبيرة للتقليل من هذا الاعتماد على الحكومة المركزية. ويبين هيكل الإيرادات المحلية أن ضريبة الأملاك قد تكون مصدراً جيداً للإيرادات المحلية، ولكن في معظم البلدان النامية، على عكس بلدان مثل استراليا وكندا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث تمثل ضريبة الأملاك نسبة تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ في المائة من الإيرادات المحلية، تمثل هذه الضريبة أقل من ٣ إلى ٤ في المائة من الإيرادات المحلية في معظم المدن النامية بسبب عدم فهم سياسات تقاسم قيمة الأراضي وشروط تطبيقها.

٤٤ - وتسنع فرص كبيرة للحكومات المحلية للاستفادة من مواردها الخاصة، بدعم من الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. ونادراً ما تستخدم الحكومات المحلية في البلدان النامية مصادر بديلة للتمويل مثل تلك المتاحة من القطاع الخاص، والقروض من المصارف التجارية أو الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهناك ٤ في المائة فقط من ٥٠٠ مدينة في البلدان المنخفضة الدخل لديها إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.

## باء - الالتزامات الرئيسية المتصلة بالخطة الحضرية الجديدة والاتفاقات العالمية الأخرى

٤٥ - أكد مجدداً المشاركون في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، الذي عقد في نيروبي في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، التزامهم بمبدأ سيطرة البلدان على أولويات التنمية ومن ثم إمساك البلدان الشريكة بزمام تلك الأولويات؛ والتركيز على النتائج؛ والشراكات الإنمائية الشاملة؛ والشفافية والمساءلة المتبادلة؛ وجميعها تتفق مع الالتزامات الدولية المتفق عليها بشأن حقوق الإنسان والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية والإعاقة. وسلّم المشاركون بأن هذه الأدوات بمثابة وسيلة حاسمة للتنفيذ من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، اقترحوا طرقاً مختلفة لتعزيز التعاون الإنمائي، وهو أمر وثيق الصلة بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٤٦ - وفي الخطة الحضرية الجديدة (الفقرات من ١٣٠ إلى ١٣٢، ومن ١٣٤ إلى ١٣٧، و١٣٩، و١٤٢، و١٤٥، و١٥٢)، التزم رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلون الرفيعو المستوى بتهيئة بيئة تمكينية والاضطلاع بتعبئة الموارد الدولية والمحلية على حد سواء لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. واقترحوا تمويل التوسع الحضري من القيمة الحضرية الناتجة عن نمو المدن المخطط لها. ووضعوا التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة والتمويل المبتكر وتنمية قدرات الحكومات المحلية في صميم اهتمامات التمويل من أجل التنمية الحضرية المستدامة. وأعربوا عن تأييدهم لوضع نماذج عمودية وأفقية لتوزيع الموارد المالية بغية الحد من أوجه عدم المساواة عبر الأقاليم دون الوطنية، وفي المراكز الحضرية وبين المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن تعزيز التنمية الإقليمية المتكاملة والمتوازنة. وشددوا على أهمية تحسين شفافية البيانات المتعلقة بالإنفاق وتخصيص الموارد كأداة لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة والتكامل المكاني.

٤٧ - والالتزامات الواردة في الخطة الحضرية الجديدة (ولا سيما تلك المبينة في الفقرات ١٥ و ٢١ و ٤٧ إلى ٤٨ ومن ٩١ إلى ٩٦ و ١٢٦ و ١٤٩، ومن ١٥٣ إلى ١٥٤، ومن ١٦٢ إلى ١٦٣ و ١٦٩ و ١٧٢)، بالإضافة إلى ارتباطها الواضح بالهدف ١١، ترتبط أيضاً بالأهداف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، و١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة) وكذلك الهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمُنْتِجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، وبالفقرة ٣٤ من خطة عمل أديس أبابا، التي تدعو إلى زيادة التعاون الدولي لتعزيز قدرات البلديات.

٤٨ - وتتضمن الخطة الحضرية الجديدة التزامات إزاء البيئة وتغيّر المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث بما في ذلك تأمين إتاحة فرص الاستفادة من مختلف الصناديق المتعددة الأطراف بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف وصناديق الاستثمار في مجال المناخ، من بين أمور أخرى، لتأمين الموارد اللازمة للخطط والسياسات والبرامج والإجراءات الخاصة بالحكومات دون الوطنية والمحلية الرامية إلى التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره في إطار الإجراءات المتفق عليها.



٤٩- وعموماً، تستند الخطة الحضرية الجديدة إلى حدٍ كبير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخصوصاً في الفقرات ١٢ و ١٣ و ٢٦ و ٤٠، وهي تُبرز مراراً أهمية الشمولية، دون ترك أي شخص يتخلف عن الركب. ويجب شمول جميع الأشخاص المسنين والأقليات والفئات المهمشة في جميع العمليات، لكفالة استدامة أية إنجازات في مجال التنمية الحضرية. وتُبرز الفقرتان ١٤٨ و ١٥١ من الخطة الصلة القوية بين تمويل التنمية الحضرية والوفاء بحقوق تلك الفئات.

### جيم - خبرة موئل الأمم المتحدة ودوره في دعم البلدان

٥٠- أنشأ موئل الأمم المتحدة في سنة ١٩٩٦ نموذجاً لحشد الشركاء ودعم التآزر، حيث عملت الحكومات على نحو وثيق مع غيرها من الدول الأعضاء بغية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال الموئل. وظلّ هذا النهج يُستخدَم إلى حدٍ ما أثناء العملية التحضيرية للموئل الثالث وللمؤتمر نفسه. ونجحت الحملة الحضرية العالمية وجمعيتها العامة للشركاء في تعبئة مشاركة أصحاب المصلحة في الموئل الثالث عن طريق المراكز الحضرية وكأعضاء في وحدات السياسات العامة والحوارات الموضوعية والإقليمية.

٥١- وحشد موئل الأمم المتحدة عدداً من الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، بما في ذلك القطاع الخاص، لدعم البلدان في ميدان التنمية الحضرية المستدامة. ويتمتع موئل الأمم المتحدة بخبرة في إشراك المُنْدن والسلطات المحلية بطرق عديدة لتحسين الطرق التي يتم بها تخطيط المُنْدن وحوكمتها وإدارتها. كما أقام موئل الأمم المتحدة أيضاً علاقات عمل قوية مع الرابطة الحكومية المحلية على جميع المستويات، التي تشكّل نقطة انطلاق لكثير من كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة الراغبين في التعاون مع السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك فإن لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للسلطات المحلية على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة بشأن المسائل الحكومية المحلية.

٥٢- وقد عمل موئل الأمم المتحدة حتى الآن مع عددٍ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، على تنفيذ برامج المعيارية والتنفيذية. وأنشئت شبكات مشتركة بين القطاعات تستند إلى القضايا ومؤلفة من أصحاب المصلحة المتعددين. وستكرس الموارد، عن طريق التعاون الفعّال في مجال التنمية، مع إشراك جهات فاعلة استراتيجية، بغية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل فعّال.

٥٣- ولدى موئل الأمم المتحدة الخبرة الفنية والقدرة على مساعدة السلطات المحلية على بناء قدراتها التقنية والقانونية والمؤسسية من أجل ما يلي:

- (أ) تحسين الكفاءة في تحصيل الإيرادات من المصادر المحلية، مع تقاسم قيمة الأراضي ونُظْم الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستعملة في نُظْم جباية الضرائب؛
- (ب) تحصيل موارد مالية إضافية بما في ذلك عن طريق أدوات مبتكرة محلية مثل أدوات التمويل القائم على الأراضي؛
- (ج) مساعدة الحكومات المحلية على فتح صناديق مخصصة للهياكل الأساسية المحلية، عن طريق السماح بالاستثمار الخاص في المشاريع العامة؛

(د) إدراج مسائل الاقتصاد والتمويل في المناطق الحضرية في عمليات تخطيط التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني، مثل الاستراتيجيات الوطنية للتخطيط التي تتمشى مع متطلبات الهياكل الأساسية، ومساعدة

الحكومات الوطنية على زيادة استعمال أدوات مبتكرة للتمويل الحضري وعلى مستوى البلديات، من خلال شركات التنمية البلدية وغيرها من الآليات الشاملة؛

(هـ) يعمل موئل الأمم المتحدة مع عددٍ من المؤسسات المالية لدعم الاستثمارات في تطوير الهياكل الأساسية وكذلك التعبئة على مستوى المجتمعات المحلية وبناء القدرات والتدريب في مجالات المياه والمرافق الصحية والنقل والطاقة والتخطيط الحضري؛

(و) علاوة على ذلك يساعد موئل الأمم المتحدة، من خلال المساعدة التقنية الموفرة للبلدان من أجل إعداد سياسات حضرية على المستوى الوطني، على إقامة علاقات التعاون بين الجهات الفاعلة داخل وخارج الحكومات على مختلف المستويات وعبر القطاعات، وهذا ينطوي على إمكانية زيادة الاستثمارات في دعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، فضلاً عن إظهار قيمة بناء شبكات مُدُن متكاملة ومتضامنة ومُنْتِجة وشاملة للجميع وقابلة للحياة وقادرة على الصمود، مما يؤدي إلى سدّ الفجوة بين الريف والحضر على نحوٍ فعال.

٥٤- ويوفّر الصندوق الاستثماري للخدمات الأساسية الحضرية التابع لموئل الأمم المتحدة مرفقاً يسمح للمانحين بتجميع مساهماتهم من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ حلول مبتكرة لمعالجة النقص في الخدمات الأساسية. وتتاح أمام البلدان فرصة، من خلال تنسيق الأنشطة التي يدعمها الصندوق الاستثماري مع مشاريع الاستثمارات التي تدعمها منظمات التمويل، المحلية والخارجية على حدٍ سواء، لوضع حلول فعّالة من حيث التكلفة وتركّز على الناس من أجل سدّ النقص في الخدمات الأساسية.

٥٥- واعتمد موئل الأمم المتحدة في سنة ٢٠١٥ بوصفه كياناً منفذاً متعدد الأطراف لصندوق التكيّف. وحتى الآن، وافق صندوق التكيّف بالكامل على مشروع واحد لموئل الأمم المتحدة يجري تنفيذه حالياً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وهناك عدة مقترحات أخرى في مراحل مختلفة من عملية الإعداد للحصول على الموافقة. وإضافة إلى ذلك، يسعى موئل الأمم المتحدة حالياً للحصول على مركز الكيان المعتمد لدى الصندوق الأخضر للمناخ. وقد وافق موئل الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ على سياسة ونظام ضمانات بيئية واجتماعية جديدة، بما يمثل شرطاً أساسياً فعّالاً مسبقاً لعملية الاعتماد.

## دال - الفرص المتاحة أمام التنفيذ الفعّال للخطة الحضرية الجديدة

٥٦- ثمة توافق عام في الرأي على الصعيد العالمي بشأن الحاجة إلى تمويل أفضل من أجل التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة. وينبغي في هذا الخصوص أن ترتبط الخطة الحضرية الجديدة، من الناحيتين التقنية والمالية، بتنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بالحضر في إطار الأهداف الأخرى. وينبغي تعظيم أوجه التآزر بين الخطة الحضرية الجديدة وخطط التنمية المستدامة على جميع المستويات. وكلما مُنحت الأولوية لغايات الهدف ١١ على المستوى الوطني، كلما تحسنت التدفقات المالية لدعم التنفيذ على المستويين الخارجي والمحلي على حدٍ سواء.

٥٧- وتشكّل الصلات بين الهدف ١١ والخطة الحضرية الجديدة فرصة لتعميم مراعاة قضايا الاقتصاد والتمويل الحضري في عمليات التخطيط للتنمية الاقتصادية على المستوى الوطني. تدعو الحاجة إلى القيام بذلك جنباً إلى جنب مع تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات المحلية لتوسيع نطاق استعمال الأدوات المبتكرة من أجل التمويل الحضري وتمويل البلديات. وهذا يتطلب أيضاً التعاون بين المنظمات العاملة لتحسين قاعدة الضرائب لدى الحكومات الوطنية والمحلية.

٥٨- وتتيح التجارب في مجال التحضير للموئل الثالث وأهداف التنمية المستدامة فرصة إضافية لتنشيط الشراكات، بمشاركة منظمات أصحاب المصلحة والمواطنين الذين كانوا يشاركون في تشكيل الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠. وقد يسترر الجمعية العامة للشركاء مشاركة المنظمات غير الحكومية في الموئل الثالث، وهي مبادرة ينبغي مواصلةتها. وعلاوة على ذلك يمكن لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق الاستفادة من الزخم الذي تولد داخل الأمم المتحدة خلال الأعمال التحضيرية للموئل الثالث لاعتماد سياسة وخطة عمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتوجيه تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.

٥٩- ويتعاون موئل الأمم المتحدة مع عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي على إنشاء مرفق تنفيذ متعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة. وسيكون الهدف من المرفق حفز الدعم الفعال والمنسق للبلدان والمُدن صوب الهدف المشترك في الاستفادة من التوسع الحضري بوصفه حلاً لمشاكل الفقر واللامساواة وتغيّر المناخ وغير ذلك من الحواجز التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة. ويتخذ المرفق نهجاً موجّهاً نحو الطلب ونحو الاستثمار إزاء التوسع الحضري المستدام استناداً إلى الظروف والاحتياجات المحلية. وسيعني ذلك مساندة السلطات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، إلى جانب تقديم الدعم المباشر والمنسق الذي يربط بين السياسات التمهيديّة وجهود التخطيط وبناء القدرات وبين الإنجازات النهائية في التنمية المتكاملة للمدن والتنمية الإقليمية والاستثمارات. وسيكون هذا المرفق بمثابة أداة تحفيزية للاستثمارات التحويلية في التنمية الحضرية على نطاق واسع، وآلية لتيسير الشراكة التعاونية.

٦٠- ويُشكل النهج القائم على حقوق الإنسان نقطة انطلاق في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. ويجب أن تستند التدابير الوطنية والمحلية الخاصة بالميزنة وتمويل البلديات إلى تحليل لأثر السياسات على المرأة والفئات الضعيفة. وكثيراً ما تُعتبر الميزنة محايدة، مما يدل على عدم فهم الآثار الفريدة التي يمكن أن تتركها تدابير الميزنة على مختلف الفئات. والتمويل الشامل أمر حيوي لكفالة عدم مناقشة هذه المسائل ببساطة، بل اتخاذ إجراءات ملموسة في سبيل التصدي لأوجه اللامساواة والإقصاء.

٦١- ويمكن لموئل الأمم المتحدة، من خلال اعتماده حالياً لدى صندوق التكيّف واحتمال اعتماده لدى الصندوق الأخضر للمناخ، أن يساعد صانعي القرارات في المناطق الحضرية على الحصول على الموارد المخصصة لمواجهة تغير المناخ، والحدّ من انبعاثات غازات الاحترار والتكيّف مع تغيّر المناخ. ويمثّل تحقيق المَدن "الموافقة مع المناخ" أولوية شاملة لعدة قطاعات لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

## هاء - مسائل للمناقشة

٦٢- الغرض من الأسئلة التالية هو تحفيز المزيد من النقاش:

- (أ) كيف يمكن تعظيم التآزر بين جميع أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؟
- (ب) كيف يمكن تحويل النهج الحالية للشراكات والتعاون الإنمائي لكفالة النجاح في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها؟
- (ج) هل تؤدي الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورها بالفعل؟ كيف يمكن تعزيز دور قطاع الأعمال والصناعة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة؟
- (د) كيف يمكن استخدام أداة تقاسم قيمة الأراضي على نحو أفضل من أجل التنمية الحضرية؟ وما هي بعض السبل المبتكرة الأخرى لتحصيل الإيرادات المحلية؟

(هـ) كيف يمكن لزيادة الإيرادات أن تعزز العدالة الاجتماعية، وما هي الترتيبات المؤسسية والقانونية المطلوبة لتحقيق ذلك؟

(و) ما هي أفضل السبل لمساعدة الحكومات المحلية على تصميم صناديق البنية التحتية المحلية؟

(ز) كيف يمكننا كفالة استخدام الموارد العامة الشحيحة المكرّسة للخطة الحضرية الجديدة بأقصى قدر من الفعالية للمساعدة على الحدّ من أوجه اللامساواة؟ ناقش تحليل التكاليف/الفوائد لعمليات المشاركة؛

(ح) كيف يمكن استخدام الموارد العامة الشحيحة لاستقطاب موارد إضافية (لا سيما من القطاع الخاص)، وكيف يمكن تعزيز موئل الأمم المتحدة لتمكينه من دعم المبادرات على نحو أفضل؟ وما هي الأدوات والمخططات المالية المبتكرة الأخرى القائمة إلى جانب ضرائب الكربون على مستوى المئذّن ونُظّم الحدود القصوى للانبعاثات الملوّثة وتداولها وسندات المناخ الخضراء؟